



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## المجلس

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

روما، 5-9 ديسمبر/كانون الأول 2022

تقرير الدورة الثانية والتسعين بعد المائة للجنة المالية

روما، 1-3 يونيو/حزيران 2022

### الموجز التنفيذي

استعرضت اللجنة، في دورتها الثانية والتسعين بعد المائة، عددا من مسائل المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج خلال دورته السنوية في يونيو/حزيران 2022.

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج خلال دورته السنوية في يونيو/حزيران 2022.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +39 06570 53719

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org

### مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثانية والتسعين بعد المائة.
- 2- وحضر الدورة إلى جانب الرئيسة، السيدة Imelda Smolčić Nijers (أوروغواي)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد مينا رزق (مصر)
  - السيد Kaba Urgessa Dinssa (إثيوبيا)
  - السيد محمد أحمد الغامدي (المملكة العربية السعودية)
  - السيد Miguel Jorge García Winder (المكسيك)
  - السيد Petter Nilsson (السويد)
  - السيدة Ratchanok Sangpenchan (تايلند)
  - السيد Farid Moustapha M. Sanda (النيجر)
  - السيدة Bettina Carbone (بنما)
- 3- وأبلغت الرئيسة اللجنة بأن:
- السيد Farid Moustapha M. Sanda (النيجر) عُيِّن ليحل محل السيدة Tahirou Rahila Rabiou كممثل للنيجر في هذه الدورة؛
  - السيدة Bettina Carbone (بنما) عُيِّنَت لتحل محل السيد Tomás Alberto Duncan Jurado كممثلة لبنما في هذه الدورة؛
  - السيد Petter Nilsson (السويد) عُيِّن ليحل محل السيدة Pernilla Ivarsson كممثل للسويد في هذه الدورة؛
  - السيدة Ratchanok Sangpenchan (تايلند) عُيِّنَت لتحل محل السيد Thanawat Tiensin كممثلة لتايلند في هذه الدورة.
  - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنَت لتحل محل السيدة Jennifer Harhigh كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:  
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>
- 5- وعُقدت الدورة الثانية والتسعون بعد المائة للجنة المالية بصيغة مختلطة بمشاركة بعض ممثلي الأعضاء حضوريا في مقر منظمة الأغذية والزراعة ومشاركة الآخرين افتراضيا بصورة استثنائية بسبب جائحة كوفيد-19. وأكدت لجنة المالية،

عملا بالمادة السابعة من لائحتها الداخلية، أما وافقت على تعطيل المواد التي يمكن أن تتعارض مع عقد دورة بصيغة مختلطة.

6- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثانية والتسعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

• الجزائر	• الكونغو	• موريتانيا
• الأرجنتين	• كوبا	• المغرب
• بنغلاديش	• جمهورية الكونغو الديمقراطية	• السنغال
• بلجيكا	• الجمهورية الدومينيكية	• الجمهورية العربية السورية
• البرازيل	• ألمانيا	• تركيا
• بوركينافاسو	• غانا	• المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
• كولومبيا	• إيطاليا	

## المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

### الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021

7- استعرضت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2021.

8- وأحيطت اللجنة علما بأنه في عام 2021، ارتفعت إيرادات البرنامج البالغة 9.8 مليار دولار أمريكي والمصروفات المسجلة البالغة 8.9 مليار دولار أمريكي بنسبة 10 في المائة، مما أدى إلى فائض قدره 0.9 مليار دولار أمريكي. وفي نهاية عام 2021، بلغ صافي أصول البرنامج 7.9 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات 14.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 20 في المائة مقارنة بالميزانية الأصلية.

9- وأعربت اللجنة عن تقديرها للحسابات السنوية المراجعة ورأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات، وكذلك المركز المالي للبرنامج وأداءه القويين. وطلبت اللجنة توضيحات بشأن الضوابط الداخلية ومخاطر التدليس، وتغطية تنفيذ المنصة الرقمية المؤسسية لإدارة بيانات المستفيدين والتحويلات (سكوب) التابعة للبرنامج، وتمويل استحقاقات الموظفين، والزيادات في تكاليف سلسلة الإمداد. وأبلغت اللجنة أن البرنامج ينفذ إجراءات رئيسية لتحسين الضوابط الداخلية وللحد من مخاطر التدليس، وأن نظام سكوب يُعتبر جزءا رئيسيا من النظام الإيكولوجي الذي يدعم احتياجات إدارة المستفيدين للأعمال. وأبلغت الإدارة اللجنة بأن إدارة وضع البرامج والسياسات ستقدم إلى المجلس التنفيذي تفاصيل بشأن النظام الإيكولوجي لمنصة سكوب في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة أن عمليات البرنامج ستتأثر بشكل كبير بارتفاع الأسعار على الرغم من الجهود المبذولة من قبيل التخزين المسبق من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع، والتعاون مع القطاع الخاص، والتدابير الأخرى المتخذة لتحقيق الكفاءة.

10- وُزِدت اللجنة بمعلومات عن خطط الإدارة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وشدّدت على أهمية تنفيذ التوصيات ذات الأولوية في إدارة المساهمات. وأبّغت اللجنة بالجهود الأوسع الجارية لمعالجة إدارة اتفاقيات المساهمة. وبينما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التطبيق غير الصحيح لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة في ثلاث منح، فقد رحبت بالإجراءات الفورية التي اتخذها البرنامج لتعزيز عمليات اتخاذ القرار وشدّدت على الحاجة إلى موافقة رئيس الشؤون المالية على جميع الإعفاءات من تكاليف الدعم غير المباشرة والتحسين العام في إدارة وتطبيق الضوابط الداخلية للبرنامج. ولاحظت اللجنة أن جميع التوصيات ستنفذ في غضون عام واحد.

11- إن اللجنة:

(أ) درست الكشوف المالية المراجعة للبرنامج لعام 2021 مقترنة برأي المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي؛

(ب) لاحظت أن مراجع الحسابات الخارجي قد أنجز المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً بشأنها غير مشفوع بتحفظات؛

(ج) رحبت بالتوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وشجعت إدارة البرنامج على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه التوصيات ضمن الأطر الزمنية المحددة في التقرير؛

(د) أعربت عن تقديرها لعمل مراجع الحسابات المنتهية ولايته، ديوان المحاسبة في فرنسا ( Cour des Comptes )

(هـ) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي للبرنامج على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2021، إلى جانب تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

### تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج

12- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2021).

13- وأعربت اللجنة عن تأييدها لاستخدام البرنامج لآليات التمويل بالسلف كوسيلة مهمة لزيادة المرونة والاستجابة والكفاءة في عملياته. وأشادت باستخدام البرنامج لآليات التمويل المبتكرة هذه وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

14- وأيدت اللجنة استخدام البرنامج المتزايد لمرفق الإدارة الشاملة للسلع لدعم المشتريات المحلية والإقليمية وكذلك المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

15- ولاحظت اللجنة أن الاستخدام الفعال لآليات التمويل بالسلف يتطلب المرونة في بعض شروط الجهات المانحة، وشجعت البرنامج على العمل مع الجهات المانحة لزيادة مرونة ما تقدمه من تمويل.

16- وأحيطت اللجنة علماً بأنه على الرغم من عدم وجود مخاطر فورية لبلوغ الحدود القصوى المقترحة، فإن تكاليف الأغذية والنقل وأحجام السلع، فضلاً عن توقعات تمويل البرنامج، يمكن أن ترتفع بسرعة وأن تزيد من احتمالات زيادة

الحد الأقصى. ولذلك فإن البرنامج يبحث في طريقة أكثر دينامية لتعديل الحدود القصوى لآليات التمويل بالسلف وشبكات الأمان اللازمة لدعمها.

17- إن اللجنة:

(أ) رحبت بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2021)؛

(ب) لاحظت مع الارتياح العرض الشامل للمعلومات عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج خلال عام 2021؛

(ج) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بالموافقة على ما يلي: الحفاظ على هدف حساب الاستجابة العاجلة عند مستوى 200 مليون دولار أمريكي لعام 2022؛ والزيادة المقترحة في سقف الإقراض الداخلي للمشروعات من 760 مليون دولار أمريكي إلى 950 مليون دولار أمريكي؛ والزيادة المقترحة لمرفق الإدارة الشاملة للسلع من 800 مليون دولار أمريكي إلى 950 مليون دولار أمريكي.

(د) شجعت على بذل مزيد من الجهود للعمل مع الجهات المانحة بشأن فوائد توفير تمويل مرن ويمكن التنبؤ به لاستخدام آليات التمويل بالسلف بفعالية في البرنامج.

#### تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة -4 (ج) من اللائحة العامة

18- استعرضت اللجنة الوثيقة: تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة -4 (ج) من اللائحة العامة.

19- وهنأت اللجنة البرنامج على النجاح المتواصل لشركاته مع القطاع الخاص ولاستراتيجيته لجمع الأموال.

20- وأحيطت اللجنة علماً بأن الشركات مع القطاع الخاص، والتي تبلغ قيمتها حوالي 20 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى الدعم العيني المقدم لأوكرانيا، معرضة للخطر بسبب الافتقار إلى التصنيف السليم. وأبلغت اللجنة أن القطاع الخاص قدم بحماس مساهمات نقدية لأوكرانيا.

21- وأعربت اللجنة عن تقديرها لمساهمة المقترحات في توسيع نطاق الجهات المانحة مع ما يوفره من ضمانات ضد التحويل إلى نقد واللجوء إلى صندوق البرنامج. وأبلغت اللجنة بالإجراءات المعمول بها لتأمين المكون النقدي، وتماشياً مع مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، سيطبق معدل تكلفة الدعم غير المباشرة البالغة 6.5 في المائة على المساهمة النقدية في المنحة بأكملها لاستكمال المساهمات العينية. وفي معظم الحالات، ستكون الأموال النقدية متاحة من المساهمة المزدوجة قبل أن يقوم البرنامج بصرف الأموال، دون تعريض المنظمة لأية مخاطر ائتمانية.

22- إن اللجنة:

- (أ) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي للبرنامج على اقتراح تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية لأغراض تطبيق المادة الثالثة عشرة - 4 (ج) من اللائحة العامة للبرنامج، باستثناء عدم اللجوء إلى صندوق البرنامج أو إلى التحويل إلى نقد؛
- (ب) لاحظت أن من شأن هذا الترتيب أن يفي بمبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف من خلال السماح بتغطية تكاليف التشغيل والدعم الكاملة لمساهمات القطاع الخاص من خلال مساهمات جهة أو جهات مانحة أخرى.

### تحديث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2022-2024)

- 23- استعرضت اللجنة وثيقة التحديث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2022-2024). وأحيطت علماً بأن توقعات المساهمات لعام 2022 لا تزال قيد الاستعراض من قبل الإدارة ومن المتوقع الآن أن تتجاوز التوقعات المعلنة البالغة 9.5 مليارات دولار أمريكي في عامي 2022 و 2023.
- 24- وطلبت اللجنة المزيد من المعلومات عن التطورات فيما يتعلق بتقاسم التمويل المرن في التوقعات المحدثة للمساهمات.
- 25- ورحبت اللجنة بمعظم مشاريع القرارات المعروضة في الوثيقة والتي سيوافق عليها المجلس التنفيذي للبرنامج، وأعربت عن تأييدها لها.
- 26- ونظرت اللجنة في التخصيص المقترح بمبلغ 55 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق التحول لتغيير الحياة.
- 27- وأثارت اللجنة أسئلة حول ما يلي: كيف تم تحديد حجم صندوق التحول لتغيير الحياة وعدد البلدان التي ستستفيد منه؛ ومعايير اختيار البلدان وآلية التخصيص؛ وتوضيح سبب كون البرنامج في أفضل وضع للانخراط في العمل المقترح؛ والتعاون مع الوكالات الأخرى؛ وتوقيت إنشاء صندوق التحول لتغيير الحياة في وقت يشهد احتياجات إنسانية غير مسبوق؛ والدليل على أثر الاستثمارات السابقة ذات الصلة؛ والمواءمة مع نظرية التغيير في الخطط الإستراتيجية القطرية؛ وكيفية قياس التقدم والأثر؛ واستدامة الصندوق.
- 28- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت أن الوثيقة WFP/EB.A/2022/6-D/1 تقدم أول تحديث لخطة البرنامج للإدارة للفترة 2022-2024 التي وافق عليها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الثانية لعام 2021؛
- (ب) لاحظت أن خطة عام 2022 القائمة على الاحتياجات في 31 مارس/آذار 2022 والبالغة 17.1 مليار دولار أمريكي تمثل زيادة قدرها 4.2 مليارات دولار أمريكي مقارنة بالاحتياجات التشغيلية المتوقعة لعام 2022 في خطة البرنامج الأصلية للإدارة (2022-2024)؛
- (ج) أحاطت علماً بالمساهمات المتوقعة لعام 2022 البالغة 9.5 مليارات دولار أمريكي، على النحو الوارد في الوثيقة، والتي تمثل زيادة عن المساهمات المتوقعة 8.4 مليارات دولار أمريكي والمبلغ عنها في خطة البرنامج

- الأصلية للإدارة (2022-2024)، وبأن المدير التنفيذي ينظر في الإفراج عن تمويل إضافي لتكاليف دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 2 في المائة من الزيادة المتوقعة في المساهمات؛
- (د) أيدت التنقيحات المقترحة لتطبيق معدل تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 4 في المائة على حالات محددة وأوصت بأن يطلب البرنامج من وحدة التفتيش المشتركة إجراء استعراض لتطبيق معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة من جانب وكالات الأمم المتحدة على المساهمات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية؛
- (هـ) أيدت التخصيص المقترح بمبلغ 23.4 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية ما يلي: (1) 8 ملايين دولار أمريكي للتكاليف المتعلقة بإطار الأمم المتحدة المشترك للاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ (2) 15.4 مليون دولار أمريكي لمبادرة مؤسسية حاسمة جديدة تهدف إلى مواءمة أدوات ومنصات التخطيط والإبلاغ مع الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025؛
- (و) أيدت التحويلات المقترحة من الجزء غير المخصص من الحساب العام على النحو التالي: (1) 100 مليون دولار أمريكي لتعزيز حساب الاستجابة العاجلة؛ (2) 30 مليون دولار أمريكي لتجديد موارد صندوق مطابقة مساهمات المانحين الجدد؛
- (ز) طلبت من الإدارة تقديم مزيد من المعلومات عن التحويل المقترح بمبلغ 55 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق التحول لتغيير الحياة قبل أن تنظر فيه الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج؛
- (ح) أعربت عن تقديرها للتحديثات المقدمة بشأن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة وطلبت أن يقدم البرنامج معلومات عن الأولويات المؤسسية التي ستوجه تخصيص الموارد لدعم البرامج والإدارة في عام 2023 والتي ستعرض في خطة البرنامج للإدارة (2023-2025) وكذلك الأولويات التي توجه تخصيص الميزانية بموجب عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة.

### التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

29- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن الفترة من 1 أبريل/نيسان 2021 إلى 31 مارس/آذار 2022.

30- ولاحظت اللجنة أن الأسباب الجذرية للتدليس التي تم تحديدها في البرنامج غالبا ما تتعلق بضعف خط الدفاع الأول، والذي ينشأ من عدم إدماج الضوابط بشكل كاف، وقلة خبرة الموظفين، والقيود على الموارد، والرقابة المحدودة. وأبلغت اللجنة بأن الموارد المتاحة للتحقيقات قد زادت مؤخرا وأن الاستعانة بمصادر خارجية لبعض المهام قد اكتملت؛ وقد زاد الإبلاغ عن عدد حالات التدليس بشكل ملحوظ بمرور الوقت، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة التدريب والوعي وتوافر قنوات الإبلاغ. ولاحظت اللجنة أنه بينما كانت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز نظام الرقابة الداخلية المعمول به حاليا وزيادة ترسيخ الضوابط في عمليات البرنامج اليومية، ولا سيما في المجالات الرئيسية لسلسلة الإمداد، والشركاء المتعاونين، وإدارة المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد. وأشارت اللجنة إلى أنها ستتلقى المزيد من المعلومات عن الجدول الزمني لتنفيذ التوصيات من التقييم الخارجي لوظيفة إدارة المخاطر المؤسسية.

31- إن اللجنة:

- (أ) أقرت بالدور المهم للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشجعتها في عملها الجاري؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مجالات اختصاصها، ولا سيما بشأن: إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية؛ والمراجعة الداخلية والتحقق؛ ومكتب التقييم المستقل؛ وسياسة شؤون العاملين والتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة؛ والأنشطة المتعلقة بالأخلاقيات وثقافة الأخلاقيات؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بالإحاطة علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

### التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة من المدير التنفيذي

- 32- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 33- ورحبت اللجنة بالرأي الإيجابي الصادر عن مكتب المفتش العام والاستنتاج الذي يفيد بأنه لم يتم تحديد أوجه ضعف جوهرية. وأعربت عن تقديرها للنهج الجديد لمراجعات المكاتب القطرية، مع التركيز على خمسة مجالات رئيسية معرّضة للمخاطر: (1) إدارة المستفيدين، (2) التحويلات القائمة على النقد، (3) سلسلة الإمداد (تشمل المشتريات واللوجستيات وإدارة السلع)، (4) الرصد، (5) التمويل. وأثارت اللجنة شواغل إزاء تكرار النتائج في التحويلات القائمة على النقد، وإدارة المستفيدين، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، ورصد البرامج. وأحاطت إدارة البرنامج علماً بهذه الشواغل وشددت على جهودها المستمرة لمعالجة النتائج الواردة في التقرير وضمان اتخاذ الإجراءات على نطاق البرنامج.
- 34- ولاحظت اللجنة أيضاً الزيادة المستمرة في عدد الشكاوى وعبء التحقيقات. ونما إلى علمها أن عبء الحالات الحالي لكل محقق غير مستدام، وأن هناك حاجة إلى بناء المزيد من قدرة المحققين للتخفيف من المخاطر ذات الصلة. وحثت اللجنة الإدارة على ضمان أن يواصل مكتب المفتش العام تلقي تمويل إضافي وتعزيز التدابير الوقائية أيضاً، بما في ذلك معالجة أوجه الضعف في خط الدفاع الأول.

35- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام؛
- (ب) لاحظت رأي التأكيد الصادر عن المفتش العام بأن عمل الرقابة المنجز لم يكشف عن أي أوجه ضعف كبيرة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة المعمول بها على نطاق البرنامج والتي من شأنها أن تقوض بشكل خطير تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية؛
- (ج) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام وأن يشجع الإدارة على الاستفادة من الفرص المتاحة لمواصلة التحسين في مختلف المجالات التي أبرزها التقرير.



## استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2021

- 36- استعرضت اللجنة وثيقة استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2021.
- 37- ولاحظت اللجنة أن عملية الضمان التي أجراها المدير التنفيذي أسفرت عن مشاركة مناسبة في توقيتها من كبار مديري البرنامج البالغ عددهم 130 مديرا، وحصلت على عروض للأفكار المقدمة، ولا سيما من الميدان. وأبلغت اللجنة بأن مجالات الرقابة الرئيسية الأربعة اعتبارا من عام 2019 لا تزال في حاجة إلى اهتمام مستمر على الرغم من التقدم المحرز في جميع المجالات؛ كما أبلغت بالأحداث المادية التي جرى تصعيدها إلى الإدارة خلال الفترة.
- 38- ورحبت اللجنة باستعراض الإدارة، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي جرى الاضطلاع به في إعداد التقرير، ولاحظت أن العملية ساعدت على تخطيط الجهود وتحديد الأولويات لمعالجة مواطن الضعف وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر. وتلقت اللجنة إيضاحات بشأن المسائل التقنية الرئيسية، بما في ذلك: القدرة التنافسية لعروض التوظيف في البرنامج؛ والارتقاء بمستوى المهارات في إطار جدول أعمال تغيير الحياة؛ والتكافؤ بين الجنسين، وترقية الموظفين؛ وتمويل الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين؛ وعملية تحويل عقود الخدمة؛ وكسر ثقافة الصمت عن الإبلاغ عن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتمييز، والتدريب لمنع السلوك المسيء؛ والحماية من الانتقام؛ والدروس المستفادة من الحوادث المادية؛ والمساهمات المهمة لمكتب أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات لتحسين ثقافة مكان العمل في البرنامج؛ والصلة بين منصة ملتقى الشركاء (Partner Connect) ونظام دعم تنفيذ اللوجستيات؛ وحلول إدارة المستفيدين غير المعيارية؛ وخصوصية الأهداف لتتبع التقدم المحرز.
- 39- إن اللجنة:
- (أ) رحبت بالوثيقة التي قدمت مزيدا من الوصف والتحليل لأربع من المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة التي حددت على أنها مهمة في بيان الرقابة الداخلية لعام 2020 وأعطت الأولوية لمزيد من الإجراءات إلى جانب التقدم المحرز في عام 2021، وهي: (1) ثقافة مكان العمل والسلوك؛ (2) إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة؛ (3) إدارة المنظمات غير الحكومية؛ (4) إدارة المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات؛
- (ب) شجعت إدارة البرنامج على مواصلة اتخاذ إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر بغية ضمان أكبر قدر من الكفاءة والفعالية في استخدام موارد البرنامج وحماية أصوله؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما بوثيقة استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2021.

## تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين

- 40- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين ورد الإدارة على توصياته.
- 41- ورحبت اللجنة بمبادرات البرنامج الجارية بشأن تبسيط آليات إدارة شؤون الشركاء المتعاونين وسلطت الضوء على الحاجة إلى أن يعالج البرنامج المسائل المتعلقة بإدارة البرنامج لشؤون الشركاء المتعاونين المحددة في التقرير.

42- وأبلغت اللجنة بخارطة الطريق الرقمية لوحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ودعمت رقمنة عمليات إدارة شؤون الشركاء المتعاونين وما يترتب على ذلك من تحسّن في جودة بيانات الشركاء المتعاونين كآلية أساسية لمعالجة التوصيات المتعددة. ولاحظت اللجنة المعلومات المقدمة على منصات إدارة بيانات الشركاء المتعاونين **للبرنامج**:

(أ) منصة DOTS - طبقة بيانات متكاملة لربط نظم معالجة البيانات المؤسسية المختلفة **للبرنامج**؛

(ب) بوابة شركاء الأمم المتحدة - منصة مشتركة بين الوكالات لتيسير العناية الواجبة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية واختيار الشركاء؛

(ج) أداة Partner Connect - واجهة بينية للإبلاغ بغرض إشراك الشركاء المتعاونين مباشرة في إدخال بيانات البرامج.

43- وشددت اللجنة على الحاجة إلى تعزيز قدرات الشركاء من المنظمات غير الحكومية وموظفي المكاتب القطرية **للبرنامج** على استخدام الأدوات الرقمية الجديدة. كما شجعت اللجنة إدارة البرنامج على مواصلة تعزيز وظيفة وحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية على مستوى المقر وتحسين التعاون مع شركاء الأمم المتحدة فيما يتعلق باختيار الشركاء المتعاونين.

44- إن اللجنة:

(أ) أعربت عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة شؤون الشركاء المتعاونين ورحبت بالتوصيات الواردة في التقرير؛

(ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيحات المتعلقة بالتوصيات التي تمت الموافقة عليها جزئياً؛

(ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات بما في ذلك عبر ضمان تخصيص موارد مناسبة لتعزيز إدارة شؤون الشركاء المتعاونين.

### تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة

45- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة ورد الإدارة على توصياته.

46- ولاحظت اللجنة الأطر الزمنية للتنفيذ، التي تتراوح من 2022 إلى مطلع عام 2024، وتلقت إيضاحات بشأن الإطار الزمني الأطول لتحديث إطار الرقابة بسبب المشاورات المكثفة المطلوبة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجلس التنفيذي **للبرنامج**.

47- وقالت اللجنة إنها تدرك الدور الحيوي لإدارة المخاطر في بناء ثقة أصحاب المصلحة وتعظيم الموارد. وأقرت بالشواغل التي أعربت عنها المكاتب الميدانية إزاء تأثير زيادة متطلبات إدارة المخاطر على الأداء التشغيلي. وشجعت الإدارة على معالجة التوصيات ذات الأولوية العالية في أسرع وقت ممكن من أجل الوصول بوظائف الرقابة إلى المستوى الأمثل. وتلقت اللجنة إيضاحات بشأن:

- (أ) المساهمة القيمة لعملية ضمان المدير التنفيذي، التي صاغت بيان الرقابة الداخلية، من أجل تعزيز ثقافة إدارة المخاطر؛
- (ب) تعزيز الرصد والمراقبة من قبل المكاتب الإقليمية، بما في ذلك تحسين التنسيق مع المقر من خلال كتيب من المتوقع اعتماده رسمياً من خلال تعميم سيصدره المدير التنفيذي بحلول نهاية عام 2022؛
- (ج) المناصب والدرجات في شعبة إدارة المخاطر المؤسسية وهيكل الشعبة في ضوء النتائج ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض المستقل لمكتب المراجعة الداخلية التي ستتناولها خطة الإدارة للفترة 2023-2025، وتقييم شركة Baldwin Global لمستوى نضج إدارة مخاطر المؤسسة؛
- (د) الاستثمار المستمر في شبكة مستشاري المخاطر والامتثال وأدوات مثل نظام تتبع المخاطر والتوصيات (R2) من أجل تحسين إدارة المخاطر والضوابط.

-48 إن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة ورحبت بالتوصيات الواردة فيه؛
- (ب) لاحظت موافقة الإدارة على التوصيات والإجراءات المقرر اتخاذها لتنفيذها؛
- (ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات في غضون الجدول الزمني الذي حددته الإدارة، مع إيلاء المراعاة الواجبة للأولويات التي حددها مراجع الحسابات.

### تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- 49 استعرضت اللجنة التقرير الخاص بتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.
- 50 وأبلغت اللجنة بإغلاق 39 من 54 توصية معلقة منذ دورة المجلس التنفيذي للبرنامج في يونيو/حزيران 2021، بمعدل تنفيذ نسبته 72 في المائة، وهو أعلى معدل منذ عام 2006؛ وظلت 19 توصية معلقة، بما في ذلك أربع توصيات جديدة من الحسابات السنوية المراجعة لعام 2021.
- 51 ورحبت اللجنة بالتقرير وبالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، مشيرة إلى أن الإدارة سترد على أي أسئلة متبقية بشكل ثنائي مع أعضاء لجنة المالية.
- 52 إن اللجنة:

- (أ) لاحظت حالة تنفيذ التوصيات المعلقة لمراجع الحسابات الخارجي؛
- (ب) شجعت الإدارة على تنفيذ التوصيات المتبقية المعلقة ضمن الأطر الزمنية المبينة في التقرير؛
- (ج) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي للبرنامج علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

## مسائل أخرى

### موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة والتسعين بعد المائة

- 53- أُبلغت اللجنة بأنّ من المقرر عقد دورتها المقبلة في شكل اجتماع من 27 إلى 28 أكتوبر/تشرين الأول 2022. وستُحدّد ترتيبات انعقاد الدورة وفقا لتطور القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19.